

مذكرة توصيات

توصيات رصد العشر إلى مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان بالحوار المهيكل

تتقدم منظمة رصد الجرائم في ليبيا ("رصد") بهذه التوصيات إلى أعضاء مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان ضمن الحوار المهيكل الذي تنسقه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، استنادًا إلى الأولويات المستمدة من عملها في رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية، واعتمادًا على نهج مركّز على الضحايا ومطالب المجتمعات المتضررة، والتزامًا بمهمتها في الدفع نحو المحاسبة وتعزيز سيادة القانون في ليبيا.

تعكس هذه التوصيات أبرز أنماط الانتهاكات التي وثقتها رصد خلال سنوات من العمل الميداني والتحليلي، وتمثل القضايا الأكثر إلحاحًا وتكرارًا في تقاريرها الشهرية الدورية وتقاريرها السنوية التحليلية، كما شكّلت محاور رئيسية في مدخلاتها المقدمة إلى الآليات الدولية، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل والمقرررين الخاصين. وترى رصد أن هذه الأولويات تمثل التدخلات الأكثر أهمية في هذه المرحلة نظرًا لأثرها المباشر على حماية الحقوق، وربط مسار المصالحة بمسار العدالة والمساءلة.

وقد صيغت هذه التوصيات وفق معايير تراعي أن تكون محددة ومنطقية وواقعية وقابلة للتنفيذ، ومتصلة باختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في ليبيا، بما يسهل اعتمادها ضمن مخرجات الحوار المهيكل وترجمتها إلى التزامات واضحة قابلة للمتابعة والتقييم.

أولاً: وقف الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والإفراج عن الضحايا وضمان المحاسبة

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تنص على الوقف الفوري لجميع ممارسات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وضمان عدم توقيف أي شخص إلا وفق إجراءات قانونية تتوافق مع التزامات ليبيا الدولية. كما يجب الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفيًا، والكشف عن مصير جميع المفقودين والمختفين قسرًا في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في مختلف مناطق ليبيا، ومحاسبة كل من يثبت تورطه في إصدار أو تنفيذ أو التستر على أوامر الاحتجاز غير القانوني أو الإخفاء القسري.

ثانيًا: إنشاء آلية موحدة ومستقلة للبحث عن المختفين قسرًا والمفقودين

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية بإنشاء آلية موحدة ومستقلة للبحث عن المختفين قسرًا والمفقودين والكشف عن مصيرهم، بمن فيهم المهاجرون، على أن تتمتع بصلاحيات قانونية واضحة للوصول إلى مرافق وسجلات الاحتجاز ومواقع المقابر الجماعية في كافة أنحاء ليبيا، وتعمل بالتنسيق مع الجهات القضائية، مع ضمان إشراك ذوي الضحايا، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية لهم، وتعزيز تعاونها مع المنظمات والآليات المحلية والدولية المعنية.

ثالثًا: إغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تُلزم السلطات بإغلاق جميع السجون ومراكز الاحتجاز غير القانونية، واقتصار أي حرمان من الحرية على مرافق رسمية تابعة لوزارة العدل وخاضعة لرقابة قضائية فعالة، ومتوافقة مع المعايير الدولية، مع تمكين الجهات الرقابية الوطنية والمنظمات المختصة من الوصول إليها.

رابعًا: حماية المهاجرين وضمان البحث والإنقاذ ومنع الإعادة القسرية

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تطالب بإنشاء آلية فعالة ودائمة للبحث والإنقاذ على طول طرق الهجرة، خصوصًا في البحر والصحراء، وضمان وقف أي ممارسات تؤدي إلى تعريض حياة المهاجرين للخطر أو إعادتهم قسرًا أو طردهم جماعيًا بما يخالف مبدأ عدم الإعادة القسرية.

خامسًا: حماية الفضاء المدني وضمان حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تطالب السلطات بوقف جميع أشكال التضييق الإداري أو الأمني أو القضائي على منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القيود التعسفية على التسجيل والأنشطة والتمويل. كما يجب ضمان احترام الحق في تكوين الجمعيات والعمل المدني المستقل، وإلغاء أو تعديل القرارات والإجراءات التي تُستخدم لتقييد عمل المنظمات أو حلها أو تجميد أنشطتها، بما يتوافق مع المعايير الدولية، وضمان تمكينها من العمل بحرية وأمان.

سادسًا: الشفافية في التحقيقات والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تُلزم النائب العام بالكشف عن نتائج جميع التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة، ونشر معلومات دورية حول الإجراءات المتخذة ونتائجها، بما في ذلك التحقيقات في اختفاء عضوي مجلس النواب سهام سرقية وإبراهيم الدرسي، وضمان مساءلة جميع المسؤولين وفقًا للقانون الوطني والتزامات ليبيا الدولية.

سابعًا: ضمان التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم المطلوبين

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تطالب السلطات بتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، وضمان تسليم جميع المطلوبين دون تأخير، والتعاون الكامل والفعال مع المحكمة، بما يشمل تسهيل وصولها إلى المعلومات والأدلة والمواقع ذات الصلة بتحقيقاتها، وضمان حماية الضحايا والشهود الذين يتواصلون معها.

ثامنًا: ضمان استقلال القضاء ووقف محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تقضي بالتطبيق الفعلي لحظر إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، واقتصر اختصاصه على الجرائم العسكرية البحتة، وضمان حق كل متهم في المثول أمام قاضيه الطبيعي المستقل، وتعزيز استقلال السلطة القضائية وحمايتها من أي تدخلات.

تاسعًا: حماية الحقوق السياسية وضمان بيئة آمنة للمشاركة العامة

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تطالب السلطات باتخاذ تدابير عملية لضمان بيئة آمنة لممارسة الحقوق السياسية، بما في ذلك حماية المرشحين والنشطاء السياسيين من التهديد أو الترهيب، وضمان عدم توظيف الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة أو الهيئات القضائية بشكل تعسفي لتقييد الحق في المشاركة السياسية وعرقلة العملية الانتخابية، بما يكفل مشاركة حرة وآمنة في الحياة العامة.

عاشرًا: مراجعة التشريعات المقيدة للحريات ومواءمتها مع المعايير الدولية

تدعو رصد أعضاء المسار إلى اعتماد توصية تطالب السلطات التشريعية بإلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تتعارض مع حقوق الإنسان أو تقيّد الحريات الأساسية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، ومكافحة السحر والشعوذة، ومكافحة الإرهاب، والمطبوعات، والاتصالات، وضمان مواءمتها مع المعايير الدولية، وعدم استخدامها كأداة لتقييد الحقوق أو ملاحقة الأفراد تعسفيًا.

في الختام،

تمثل هذه التوصيات مساهمة رصد في أعمال مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان ضمن الحوار المهيكلي، وتعكس الحد الأدنى من الالتزامات الضرورية لإحداث تحسن ملموس في أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا. كما تأتي هذه التوصيات العشر مساندة لجهود أعضاء المسار، ومكملة لعملهم ومتكاملة مع مدخلات منظمات المجتمع المدني داخل ليبيا وخارجها.

ونؤكد في رصد على أهمية الدفع نحو مسار يربط المصالحة بالعدالة، ويعزز سيادة القانون، ويضمن عدم التكرار، وأن أي مسار للمصالحة لا يقوم على المحاسبة، وكشف الحقيقة، وضمان جبر الضرر، يظل مسارًا ناقصًا ومعرضًا لأن يكزس الإفلات من العقاب بدل الحد منه.

وأخيرًا، نتطلع إلى اعتماد آلية واضحة لمتابعة كيفية إدماج هذه التوصيات ضمن المخرجات النهائية وآليات التنفيذ من قبل لجنة صياغة التوصيات في مسار حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

للاستفسارات أو لطلب المزيد من التفاصيل، يرجى التواصل عبر:

المدير التنفيذي، علي عمر: Ali@lcw.ngo

مسؤولة الوصول والتواصل، نور خليفة: Nour@lcw.ngo

لمتابعنا عبر منصاتنا الرسمية:

[@LCWNGO](https://www.lcwngo.org)